شركة إسمنت بنزرت

شركة خفية الإسم رأس مالها 44.047.290 دينار
المقرّ الاجتماعي : خليج صبره - 7018 بنزرت
السجل الوطني للمؤسّسات المعرف الوحيد:F 003242

محضر الجلسة العامّة العادية للمساهمين

المنعقدة في 14 جويلية 2020

يوم الثلاثاء 14 من شهر جويلية سنة 2020 على الساعة العاشرة صباحا انعقدت بالمقر الاجتماعي للشركة بالمصنع الكائن بخليج صبرة ببنزرت الجلسة العامّة العادية للمساهمين في رأس مال شركة إسمنت بنزرت الذي يبلغ 44.047.290 دينارا مقسّمة إلى 44047290 سهم عادي بـقيمة دينار واحد للسهم، بناءا على دعوة صادرة عن مجلس إدارة الشركة المقررة في جلسته عدد 02 بتاريخ 12 جوان 2020 وطبقا للأحكام التشريعية ولقواعد العقد التأسيسي النافذة وتبعا للإستدعاء الصّادر بالرّائد الرّسمي للجمهوريّة التّونسية عدد 41 المـؤرّخ في 19 جوان 2020 و الصّحف اليوميّة باللّغتين العربيّة والفرنسيّة في 26،25 ،27 و 29 جوان 2020 .

وقّع المساهمون الحاضرون ورقة الحضور التي تحتوي على بيان أسمائهـم وعدد الأسهم الحائزيـن لهـا أو التي يمثّلونها.

ترأس الجلسة السيّد **شاذلي السعيداني** بصفته رئيسـا لمجلس إدارة الشركـة و يشغل خطّة رئيس مدير عام و ذلك طبقا للفصل عدد 25 من العقد التأسيسي للشركة.

و عيّن الحاضرون طبقا لاقتراح رئيس الجلسة أعضاء مكتب الجلسة كما يلي:

- السيّد شاذلي السعيداني : رئيسا
- السيّد فتحي بالعوايد : مساهما – مراقب أوّل لعمليّات الإحصاء
- السيّد محمد رضا مقداد : مساهما – مراقب ثان لعمليّات الإحصاء
- السيّدة صباح قلوز : كاتبة للجلسة

إثر تكوين المكتب صرّح السيّد **شاذلي السعيداني** بافتتاح الجلسة ورحّب **بالسيّد فتحي بالعوايد المفوض الخاص للدّولة** وبكافة الحاضرين وعبّر عن سعادته بحضور السّادة المساهمين ثم مدّ أعضاء المكتب بورقة الحضور المعدّة من طرف البنك الوطني الفلاحي رؤوس أموال ، والذين أوضحوا أن المساهمين الحاضرين أصالة يمثلون **35949206** سهما وهو ما يقابل نسبة حضور 81,62 % وأن النّصاب القانوني متوفّر طبقا لمقتضيات العقد التأسيسي للشركة والقوانين الجاري بها العمل ووضع على المكتب :

- العقد التأسيسي للشركة باللغتين العربية والفرنسية.
- الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة عدد 41 (إعلانات قانونية وشرعية وعدلية) بتاريخ 19 جوان 2020.
- جريدة الصحافة الصّادرة يوم 25 جوان 2020.
- جريدة la presse الصّادرة يوم 26 جوان 2020.
- جريدة الصحافة الصّادرة يوم 27 جوان 2020.
- جريدة la presse الصّادرة يوم 29 جوان 2020.
- تقرير النشاط لسنة 2019 وموازنة سنة 2019 و قائمة النتائج و جدول التدفّقات النقديّة و الإيضاحات التّابعة لها.
- تقريري السيّدين مراقبي الحسابات.
- جدول الأعمال .
- مشروع القرارات.
- قائمة المساهمين.

ذكّر السيّد **رئيس الجلسة** بجدول الأعمال الذي يتضمن النقاط التالية :

1. تلاوة تقريري مجلس الإدارة حول نشاط ونتائج الشركة للسنة المالية 2019
2. تلاوة تقريري مراقبي الحسابات (العام والخاص) المتعلّقين بالسنة المالية 2019 و المصادقة عل الاتفاقيات الواردة بالتقرير الخاص
3. المصادقة على تقرير مجلس الإدارة و على القوائم المالية لسنة 2019
4. تخصيص النتائج المحاسبيّة لسنة 2019
5. تبرئة ذمة أعضاء مجلس الإدارة
6. تجديد مدّة عضوية أعضاء مجلس الإدارة
7. تعيين مراقب حسابات ثان للسنوات 2022/2021/2020
8. تحديد منحة الحضور

ثم تناول أوّل مسألة مدرجة بجدول الأعمال.

استهلّ السيّد **رئيس الجلسة** عرض نشاط الشركة بتقديم انجازات قطاع الاسمنت لسنة 2019 حيث بلغ حجم انتاج الكلنكر 7,20 مليون طن مسجّلا تراجعا طفيفا مقارنة بحجمه لسنة 2018 بنسبة 1,99 % وبلغ حجم إنتاج الاسمنت 7,59 مليون طن مسجّلا ارتفاعا بنسبة 3,91 % وعلى المستوى التجارى لم يتم تسجيل أي بيوعات محلية للكلنكر و سجلت بيوعات الإسمنت (6,39 مليون طن) تراجعا مقارنة ببيوعات سنة 2018 بنسبة 9,07 % وبالنسبة للتصدير فقد سجّلت كمّيات الإسمنت التي فاقت المليون

طن تطوّرا ملحوظا في حين تراجعت بيوعات التصدير للكلنكر إلى أكثر من النصف.

ثمّ عرض السيّد **رئيس الجلسة** مخزون القطاع من الكلنكر والإسمنت والجير وبيّن أنّه بفائض إنتاج بحجم 2,4 مليون طن وتراجع الطّلب محلّيا بنسبة 9,34% أصبح القطاع يشكو من عدّة صعوبات للتسويق إنعكست على مستوى الأسعار داخليا وخارجيّا.

ثم تدرّج لعرض نشاط الشركة وبيّن أنّ ما يميّز سنة 2019 هو أنّ الشركة قد قطعت مع مرحلة تراجع مؤشّراتها على عدّة مستويات ممّا قلّص في فوارق الإنجاز مع مقدّرات الميزانيّة حيث مقارنة بإنجازات سنة 2018 تمّ تسجيل :

- إرتفاعا في حجم إنتاج الكلنكر (661829 طن) بنسبة 32,3% ما يقابل زيادة بحجم 161558 طن.
- إرتفاعا في رحي المواد الأوّلية (1069930 طن) بنسبة 31% ما يقابل زيادة بحجم 254726 طن.
- إرتفاعا في رحي الإسمنت (660127 طن) بنسبة 8,37% ما يقابل زيادة بحجم 50986 طن.
- إرتفاعا في إنتاج المقطع بنسبة 22% (1093179 طن) ما يقابل زيادة بحجم 193809 طن.
- إرتفاعا في حجم البيوعات المحلّية (669448 طن) بنسبة 9,49% ما يقابل زيادة بحجم 58024 طن.

كما تمكّنت الشركة خلال سنة2019 من تحسين نتيجة الإستغلال بـ14,50م د و من تطوير رقم معاملاتها بقيمة 20,2 م د وتوفّقت في تقليص حجم خسائرها لينحصر في 9,3 م د بعد أن كان في سنة 2018 بحجم 32,9 م د.

ونظرا لما لنشاط الرّصيف من أهمّية حرصت الشركة أثناء التّسليم النهائي للمشروع على تأمين التحكّم في المعدّات ذاتيا وعلى إستعادة نشاطه بعد الحادث الذي طرأ على ذراع الشحن في أفضل الآجال مع إتّخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوقها فيما يتعلّق بأسباب هذا الحادث وتداعياته.

ثمّ عرض **السيّد رئيس الجلسة** مؤشّرات نشاط الشركة المدرجة في تقرير النشاط وبيّن العوامل المؤثّرة في أداء مختلف الورشات سلبا وإيجابا حيث إنعكست عمليّات الصيانة التي قامت بها الشركة في بداية السنة على آداء الفرن خلال السداسي الثاني خاصة وبات التحكم في وسائل وسبل الإنتاج أفضل إذ بلغ توفر إشتغال الفرن 80% في شهري جوان وأكتوبر ثمّ بيّن تأثير التوقفات الفجئية على حجم الإنتاج (106,5 يوما) وإن كانت قد سجّلت تراجعا مقارنة بسنة 2018 بنسبة 21% لكنها تبقى دون ما هو مبرمج.

ثم استعرض السيّد **رئيس الجلسة** أهم مؤشرات استهلاك الطاقة الكهربائية إذ تم تسجيل تحسنا بنسبة 11,68% لطن الكلنكر وتراجعا بنسبة 12,89 % لطن الاسمنت مقارنة بمستوى الاستهلاك لسنة 2018 أما بخصوص استهلاك الطاقة الحرارية الجمليّة فقد سجّل نقصا بنسبة 6,88% مقارنة بمستوى سنة 2018 وذلك تبعا لتحسّن التحكّم في تشغيل الفرن إلاّ أن نسبة إستهلاك الطّاقة الكهربائية والحرارية ورغم التحسّن بالنّسبة للسنة الفارطة يبقى دون ماتمّ توقّعه بالميزانية ويرجع ذلك إلى عدم تحقيق حجم الإنتاج المتوقّع.

كما إستعرض مجهودات الشركة في مجال حماية البيئة والسلامة المهنيّة ونشاطها على مستوى الجودة ومحافظتها على شهادات المطابقة للمواصفات المحلية والأوروبية لمنتوجها.

وعرض عمليّات الصيانة الدورية لمختلف الورشات وبالنسبة للإستثمارات أوضح أنّ صفقة مشروع إقتناء وتركيب آلتي ترصيف أوتوماتيكي لم يتسنّى إتمامها لتراجع صاحب الصفقة عن عرضه وأضاف أنّ الشركة أصدرت طلب عروض لتركيز معدّات الحماية من الحرائق في الرصيف واهتمّت بتحسين البنية التحتية وآليات الانتاج و تهيئة أسطح ورشات التعبئة والتكييس كما قامت بدراسة داخلية حول الإستثمارات الضرورية لتطوير ورشة رحي الإسمنت والتي تأخذ بعين الإعتبار المعطيات الفنية للورشة والوضعية المالية للشركة.

ثم عرض السيّد **رئيس الجلسة** مؤشّرات البيوعات المحليّة مقارنا إيّاها بإنجازات سنة 2018 وبمتوقع الانجاز لسنة 2019 و يستخلص من عرضه أنّ حجم البيوعات المحلية يعتبر مشجعا خاصة أمام ركود السوق المحلية وواصل عرضه بتفصيل هذه البيوعات حسب المادّة والتوزيع الجغرافي وقد تمكّنت الشركة من تحسين نصيبها في السّوق الدّاخلية الذي إرتفع إلى 10,06% و على مستوى التصدير فقد انخفض تصدير الكلنكر إلى النصف سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وهو أقل ممّا هو مبرمج بالميزانية بنسبة 82% ويرجع ذلك إلى تراجع الصادرات على إثر الحادث الذي جدّ بالرصيف خلال الثلاثية الأولى من سنة 2019 و تمكّنت الشركة من تصدير 2920 طن من الإسمنت المكيّس إلى ليبيا وبذلك إسترجعت نشاطها بعدإنقطاع دام ثلاثة سنوات.

وبالنسبة لنشاط المرفأ فرغم توقفه خلال الثلاثية الأولى من سنة 2019 فقد تمكّن من تفريغ 28 باخرة من الفحم البترولي بكمّية 440134 طنا.

ثمّ تدرّج السيّد **رئيس الجلسة** إلى عرض حركة الأعوان بجميع أصنافهم حيث غادر الشركة للتقاعد 25 عونا وستشهد السنوات المقبلة تزايدا في الخروج للتقاعد لذا واصلت الشركة دعم العنصر البشري بالشروع في إجراءات إنتداب 25 عونا كما أنّه سيتم إعادة انتداب 4 أعوان لتعويض الذين تمّ انتدابهم في المناظرتين السابقتين وعرّج على أهمية إجراء هذه الإنتدابات وأشاد باندماج الأعوان المنتدبين بالشركة ودورهم الفعال في نشاطها في مختلف المجالات خاصة أمام المغادرة للتقاعد وضرورة تواصل التصرف الفني والإداري بالمؤسسة.
ثم بسط تطور النسبة العامة للغيابات التي عرفت استقرارا مقارنة بسنة 2018 والترقيات بالجدارة الممنوحة حسب تراتيب النظام الأساسي لأعوان الشركة إضافة إلى التسميات في الخطط الوظيفية وعرّج على نشاط الصّندوق الإجتماعي مبيّنا محافظته على توازناته كما قدّم برنامج التكوين الذي تمتّع به الأعوان والإطارات وبيّن الدور الذي تقوم به الشركة لاستقبال عدد هام من الطّلبة وما توفّره لهم من إحاطة وتكوين.

ثمّ عرض السيّد **رئيس الجلسة** نشاط قطاع التزويد الذي استجاب للمتطلبات المتعلقة بالصيانة و بحاجيات التصرف وبالاستثمار وتوفق في معالجة الطلبيات المستعجلة في أفضل الآجال وحسب التراتيب والإجراءات المطبقة.

و عرض السيّد **رئيس الجلسة** نشاط ادارة التدقيق الداخلي المتعلقة بالتصرف الاداري والفني وبيّن كل الجوانب التي شملتها عمليات التدقيق واستعرض نشاط اللجنة الدّائمة للتدقيق ثمّ عرض أنشطة إدارة الإعلامية وأوجه تدخلاتها.

ثمّ أحال الكلمة إلى السيّد **المدير المالي** الذي قام بدوره بعرض نشاط الإدارة الماليّة والمحاسبية لسنة 2019 وبيّن أنّ الوضعيّة الماليّة عرفت تحسّنا تدريجيا بداية من السداسي الثاني مرتبطا باستقرار الإنتاج وتحسّن رقم المبيعات بالسّوق الداخلية لكن يبقى نسق تدفقات المقابيض دون نسق الدفوعات.

ثمّ استعرض أهم المؤشرات المالية للسنة المحاسبية المختومة في 31-12-2019 وحوصل العوامل المؤثرة في كل من النتائج الفنية ، التجارية والمالية وأعلم السّادة المساهمين أن نشاط الشّركة لسنة 2019 أفرز انتاجا بقيمة 112,771 م د أي بزيادة 38,32% مقارنة بسنة 2018 ونتيجة سلبية بقيمة 9,38 م د.

ثمّ أحال السيّد **رئيس الجلسة** الكلمة إلى السيّد حاتم عونلي والسيّد كريم بن اسماعيل **مراقبي حسابات الشركة** فعرض السيّد حاتم عونلي تقريرهما العام والخاص وبيّن أنه يشهد بقانونيّة ونزاهة القوائم

الماليّة للشركة وأنه ليس له أي تحفظ حول أمانة المعلومات الماليّة الواردة بتقرير النشاط وهي تمثل بصفة عادلة في كل الجوانب الجوهرية الوضعية المالية للشركة ونتيجة نشاطها وتدفقاتها النقدية للسنة المحاسبية المختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2019 واستعرض ملاحظاتهما مبيّنا أنها ليست بتحفظات وأنها لا تؤثر على رأيهما حول القوائم المالية للشركة ثمّ أوضح أن جائحة كوفيد 19 هو حدث وقع بعد غلق السنة المحاسبية 2019 وقد تمّ تخصيصه بمذكرة بالقوائم المالية ومن الممكن أن يؤثّر على الوضعية المالية للشركة لسنة 2020.

ثمّ فتح السيّد **رئيس الجلسة باب النقاش** وأحال الكلمة إلى السيّد **المفوّض الخاص للدّولة** الذي شكر كافة الأعوان والإطارات العاملين بالشركة وثمّن مجهوداتهم التي انعكست على القوائم الماليّة حيث تقلّصت الخسائر سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 وتساءل عن أسباب عدم تحقيق توقعات البيوعات المبرمجة بالميزانية واستراتيجية الشركة لتطوير صادراتها على غرار شركات القطاع واستفسر عن تأثير إلغاء عقود التصدير على نتائج الشركة وعن حيثيات حادث معدّات الرّصيف والإجراءات المتّخذة في الخصوص لحماية حقوق الشركة خاصّة فيما يتعلّق بتفعيل مسؤولية الشركة المقاولة المكلّفة بالإنجاز وعلى المستوى الفني تساءل عن مدى تناسب حجم التوقفات مع المعايير الدّولية وعن انعكاساتها المالية واعتبر انّ لجوء الشركة إلى الإقتراض لتمويل مصاريف الإستغلال بالرّغم من تحسّن المداخيل يعتبر مكلفا ويؤثّر على نتائجها المالية واستخلص أنّ الشركة تتوفر على كلّ مقوّمات النجاح بفضل الإستثمارات الهامة المنجزة على مستوى العنصر البشري وسلسلتي الإنتاج والتسويق.

وحول ملاحظات السيدين مراقبي الحسابات المدرجة بتقريرهما إستفسر عن إجابة الشركة واقترح مراسلة وزارة المالية فيما يتعلّق بتسوية وضعية الأسهم للحامل و في إطار تغيير نظام الحوكمة ذكّر بآجال الإلتزام بمقتضيات السّوق المالية بخصوص الفصل بين مهام المدير العام ورئيس مجلس الإدارة وأشار إلى ضرورة تحيين القانون الأساسي ودعوة جلسة عامة خارقة للعادة للغرض وعرّج على تمثيل صغار المساهمين في مجلس الإدارة ثمّ ذكّر بضرورة إستعداد الشركة لتطبيق نظام المعالجة المحاسبية الدولية بداية من سنة 2021.

ثمّ أحال السيّد **رئيس الجلسة** الكلمة إلى السيّدة **مراقب الدّولة** التي تطرّقت إلى أهمّية تحكّم الشركة في كلفة الطّاقة باعتبارها تفوق 50% من كلفة الإنتاج وأكّدت انّه باعتبارها مؤسسة عمومية فإنّ إسمنت بنزرت يجب أن تكون المبادرة والمحرّك في مجال استعمال الطّاقات البديلة ثمّ استفسرت عن مدى مردوديّة إستعمال الغاز الطبيعي.

وتمحورت تدخلات السّادة المساهمين حول :

الجانب التقني:

- علاقة توقفات الفرن بخبرة إطارات وأعوان الشركة و بحسن إنجاز المشروع وهنا يتعين تحديد مسؤولية مكتب الدّراسات وتفعيل الضمانات التعاقدية للمقاولة.
- أسباب عدم تحقيق توقعات مخطّط الأعمال فيما يتعلّق بالإنتاج.
- اللجوء إلى مزوّد أجنبي لاقتناء معدّات المصفيات.

الجانب التجاري:

- مدى إستعداد الشركة لتلبية حاجيات مشروع جسر بنزرت.
- إستراتيجية الشركة التجارية أمام فائض الإنتاج في القطاع وأمام محدودية إستيعاب السّوق الدّاخلية وتواصل منح تراخيص لإنجاز مصانع الإسمنت .
- تراجع نشاط التصدير للكنكر.
- المحافظة على نشاط المرفأ على مستوى توريد كوك البترول والعمل على تطوير مداخيله .
- طريقة معالجة واحتساب الحوافز الممنوحة للحرفاء.
- انعكاسات جائحة كورونا على نشاط الشركة.

الجانب الإداري:

- أهمية رأس المال البشري وضرورة تحسين نسبة التأطير في الشركة و مراجعة النصوص المتعلّقة بإسناد الخطط الوظيفية لعدم ملائمتها للواقع.
- التشاريع الخاصة بالتأجير للمشرفين على الشركة لا تتماشى مع الواقع.

مستقبل الشركة والجانب المالي:

- الحلول المطروحة لتطوير قيمة السهم في البورصة وتوزيع المرابيح .
- فرضية خوصصة الشركة.
- الدّعوة إلى الإستفادة من مجالات التمويل المتوفّرة والتشجيعات في مجال الطّاقة.
- تواصل تقلّص حجم الأجور في سنة 2021.

وإجابة عن تساؤلات السّادة المساهمين بيّن السيّد **رئيس الجلسة** أنّه بخصوص:

إرتفاع كلفة الطّاقة والطّاقة البديلة:

لا زالت كلفة الطّاقة تشكّل عبئا على الشركة خاصّة أمام الزيادات المتعدّدة لسعر الكهرباء والتي تصاحبها زيادات في أسعار المواد الإستهلاكية الأخرى على غرار قطع الغيار ، الأكياس والفيول الثقيل الذي لم تعد تتزوّد به الشركة من مصنع تكرير النفط القريب منها وبيّن أنّ الترفيع في سعر الإسمنت لا يسمح باستيعاب هذه الزّيادات وأنّ الشركة لا يمكنها أن تقرّر الزيادة الملائمة بمفردها بل لا يسعها إلّا مجاراة القطاع في ذلك حتّى لا يتأثّر حجم بيوعاتها ومواقع تواجدها.

لذا تعمل الشركة على دراسة إستعمال طاقات بديلة في مجال الطّاقة الحرارية التي تبقى مرتبطة بالتراخيص البيئية والقانونية اللازمة وتجدر الإشارة إلى أنّ الهياكل المختصة ساعية لإيجاد الحلول الملائمة. ومن جهة أخرى تمّ تكوين لجنة داخلية في الغرض تتكوّن من عدّة مهندسين لهم خبرة في المجال في انتظار بلورة الحلول الممكنة والتي تعتمد في مرحلة أولى على ترشيد إستهلاك الطاقة في انتظار القيام بالدراسات الفنية والمالية للقيام بالإستثمارات الطّاقية في مجال الطاقة البديلة.

استقرار إنتاج الفرن والإستعداد لمشروع الجسر:

قامت الشركة بطلب عروض لاختيار مكتب دراسة لمساندتها في كلّ مراحل إنجازمشروع تعصير الفرن إنطلاقا من طلب العروض إلى التسليم النهائي وتمّ التعاقد مع مجمّع لمكتب دراسات محلّي وخارجي والذي واكب كلّ مراحل إنجاز المشروع كما تمّ القيام بطلب عروض لاختيار مقاولة لإنجاز المشروع توفّرت على عدّة مراجع في المجال وتمّت المصادقة على الصفقتين من طرف اللجان المختصة ولم يتمّ التصريح بالتسليم الوقتي للمشروع إلاّ بعد القيام بكلّ تجارب التركيب والتشغيل وقد عرفت فترة الضمان والتجربة إشكاليات فنية مردّها ملائمة المعدّات القديمة مع المعدّات الجديدة التي تمّ تركيبها في إطار المشروع وملائمتها مع بقية سلسلة الإنتاج وخصوصيات المواد الأوّلية والمحروقات وقد تمّ تجاوز هذه الوضعية بعد عديد التدخّلات الفنّية التي تطلّبت آجالا.

حدّد الفنّيون طاقة إنتاج الفرن ب 900 ألف طن سنويا وذلك بتوفّر كلّ الظروف الملائمة للاشتغال وأشار في الخصوص إلى الإشكال العقاري لقطعتي أرض بالمقطع لم تتمكّن الشركة من إستغلالهما الشيء الذي أثّر على التحكّم في جودة المواد الاوّلية وتأمل الشركة في حل هذا الإشكال العقاري باعتبارها قد قامت بكل المساعي لدى الجهات المعنية لحلّه.

تدرس الشركة كلّ الفرص المتاحة لبيوعات الإسمنت لإنجاز جسر بنزرت بما في ذلك إسمنت HRS باستعمال الكلنكر المناسب حتى باقتناءه إذا تعيّن ذلك.

-التصدير وحوافز الحرفاء:

تعمل الشركة على الإستفادة من تفرّدها برصيف خاص بها لتصدير الإسمنت عبر البحر إلى ليبيا مع المحافظة على نشاطها التصديري إلى إفريقيا و أوروبا وبخصوص الصّعوبات التي حالت دون تحقيق تقديرات الميزانية للتصدير فإنّ سوق التصدير بالبحر الأبيض المتوسّط يشهد حرب أسعار بسبب فائض الإنتاج محليا ودخول الفاعلين الجزائريين مجال التصدير والميزة التنافسية للشركات التركية التي تقوم بالتصنيع بأقل كلفة إنتاج باعتبار سعر الطاقة إضافة إلى أنّ البنية التحتية التصديرية تسمح لها باستقبال بواخر بحمولة تفوق 30 ألف طن وبيّن **السيّد رئيس الجلسة** أنّ الأسعار المعروضة لا تناسب الشركة باعتبار تكلفة الإنتاج ومقارنة بأسعار البيع المحلّي ولا تمكّن من تحقيق هامش ربح مقبول.

وبالنسبة للحوافز الممنوحة للحرفاء فهي حوافز عينية داخلة في السياسة التجارية للشركة التي تحدّدها اللجان الدّاخلية ويصادق عليها مجلس الإدارة وقد تمّ العمل بها بعد إيقاف العمل بخدمة التوصيل إلى الحريف وتطبّق على كلّ الحرفاء الذين تتوفّر فيهم الشروط المحدّدة على حدّ السّواء وبكل شفافية.

في إطار حادث ذراع الشحن تمثّل الخلاف مع المقاولة المنجزة للمشروع في مطالبة الشركة من المقاولة القيام بالإصلاح في إطار ضمان المعدّات إلاّ أنها تلكّأت بحجة أن هذا العطب حادث واجتنابا لتوقف مطوّل للرصيف والتداعيات المالية التي يمكن أن تنجرّ عنه قامت الشركة بكلّ الإجراءات لدى لجان الصفقات المختصّة وشركة التأمين ولجنة التحكيم ولا يزال الملف في طور النظر و أثناء عمليّات الإصلاح لم تجازف الشركة بإبرام عقود مع حرفائها حفاظا على سمعتها التجارية و حرصت على الحدّ من تداعيات الحادث على نشاط الرّصيف حيث تواصل تفريغ بواخر كوك البترول وتمّ إستعادة نشاط الشحن في أفضل الآجال.

- الجرد المادّي والتوازنات المالية للشركة:

قامت الشركة بتحيين الاصول المادّية ذاتيا بالإعتماد على نتائج الجرد المنجز من مكتب خارجي وعلى الإستثمارات المسجّلة ولضمان إستمرارية العمليّة سيتمّ الإعتماد على عقد سنوي يتجدّد ضمنيا حسب مقتضيات التراتيب المنظمة للصفقات العمومية كما تمّ إقراره بمجلس الإدارة.

تضع الشركة ضمن أولوياتها وأهدافها الأساسية التوصّل إلى تحقيق توازناتها المالية بتحسين آداءها على المستوى الفني بالمحافظة على إستقرار إشتغال الفرن والذي سيساهم في الضغط على كلفة الطّاقة وباتباع سياسة تجارية تمكّن من الحدّ من تداعيات المنافسة داخليا وخارجيّا كلّ ذلك مع الإعتناء بالرأسمال البشري بتكثيف حلقات التكوين وتطعيمه بالإنتدابات.

حوكمة الشركة ومستقبلها:

في إطار تطبيق النصوص القانونية حول تغيير نظام الحوكمة تمت مراسلة وزارة الإشراف في الغرض وتعمل الشركة على الوفاء بالمتطلّبات الإلزامية و القانونية.
تبقى الحلول الهيكلية لمستقبل الشركة من أنظار هياكل الإشراف وقد قامت الشركة بطرح كلّ الإشكاليات التي تعيق آداءها.

وبالنسبة لجائحة كورونا فقد تعاطت الشركة معها حسب ما أملته الظروف والقرارات الصّادرة في الغرض مع كامل الحرص على الحفاظ على المعدّات سواءا عند إيقافها أو عند إستعادة إشتغالها وعلى سلامة الأعوان.

واضاف السيّد **المفوّض الخاص للدّولة** تبعا لاستفسارات السّادة المساهمين أنّه منذ سنة 2008 تمّ التوجّه إلى فتح رأس مال الشركة للإكتتاب للعموم والتوجّه الحالي هو المحافظة على صبغتها العمومية والعمل على تحسين مردوديتها وأشار إلى أنّ أداء الشركة تأثّر بأسباب خارجة عن نطاقها على غرار رفع الدّعم عن الطّاقة والإنتدابات التي تمّت لأعوان المناولة وتقلّب وضعية السّوق داخليّا وخارجيّا لعدّة إعتبارات إقتصادية كما أوضح بالنسبة للحوافز الممنوحة للحرفاء أنّ الشركة باعتبارها منشأة عمومية يتمّ ضبط سياستها التجارية من قبل مجلس الإدارة طبقا للقانون عدد 9 لسنة 1989 ونظرا لأنها تعمل في قطاع تنافسي حادّ فهي مجبرة على انتهاج سياسات تمكنها من مجاراة القطاع في إطار القوانين والتراتيب الجاري بها العمل وبخصوص الطّاقات البديلة فإن الأمر يستوجب دراسات وتراخيص مسبّقة وقد تمّ في السّابق برمجة الإلتجاء إلى طاقة الرّياح وحول إنعكاسات جائحة كورونا فلا يمكن تحديدها بكلّ دقّة في الوقت الحالي.

وتبعا لاستفسار **السّادة المساهمين** بيّن السيّد **حاتم العونلي** أن وضعية التوازنات المالية للشركة راجع الى تراكم الخسائر خلال السنوات الفارطة و عدم توفر السيولة اللازمة لتمويل حاجيات الإستغلال و الحل مرتبط بتحسين المداخيل التي ستمكن من تحقيق ارباح و تجنب الاقتراض و قد تم تسجيل تحسن في النتائج خلال سنة 2019 مما قلص من الفوائض البنكية.

وفيما يتعلق بتطبيق معايير التحليل المحاسبي الدولي فان الأمر يتطلب آجالا للقيام بطلب عروض لتحيين النظام المحاسبي.

ثم بين أن جائحة كورونا قد أثرت على رقم معاملات الشركة اضافة الى نقص الانتاج و تأجيل خلاص الحرفاء لديون الشركة.

و فيما يخص الحوافز التجارية فالشركة تتعامل بها لتعديل سعر البيع والمعالجة المحاسبية لهذه الحوافز سليمة و تتم وفق المعايير المحاسبية.

ثمّ أحال السيّد **رئيس الجلسة** الكلمة إلى إطارات الشركة لتقديم إيضاحات حول النقاط المثارة من السّادة المساهمين فبيّن السيّد الكاتب العام والمدير التجاري تأثير حادث الرّصيف على النشاط التجاري حيث تمّ إلغاء عقود للتصدير وتقلص حجم البيوعات لبعض الحرفاء علما و أن السياسة التجارية لا تفرض على الحريف أي ضمان للرفع بهدف كسب ثقته.

وبيّن السيّد المدير الفني توصل الشركة الى تحسين التحكم في نسبة توفر الفرن للاشتغال و من المبرمج تخطي لفترة اشتغال مستمرة من مدة أربعة اشهر إلى 06 أشهر متواصلة، وبخصوص طلب عروض معدّات مصفيات الغبار فهي متكونة من ثلاثة اقساط و قد تم تسليم قسطين منها من السوق المحلية و قسط سيتمّ تسلّمه من مزود أجنبي غير أن جائحة كورونا أخّر استيلامه لتوقف النشاط أثناء فترة الحجر الصحي.
وأعطى رئيس لجنة ترشيد إستهلاك الطّاقة بسطة عن الطاقات البديلة و الحلول الممكنة للضغط على كلفة الطّاقة واوضح إمكانية استعمال طاقة الرياح من الناحية التقنية لكن يبقى الاطار القانوني هو العائق الي جانب كلفة الاستثمارات التي لا يمكن للشركة تحملها في الوضعية الراهنة.
أشاد **السيّد رئيس الجلسة** بالتفاف كلّ أعوان الشركة وهياكلها حول مؤسّستهم ووعيهم بالمرحلة الدقيقة التي تمرّ بها وشكر السّادة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء لجان الصفقات لمعاضدتهم لمجهودات الشركة واستخلص أنّ مؤشّرات نشاط الشركة المسجّلة خلال سنة 2020 تطمئن على قدرتها على تحقيق نتائج قريبة من توقعات الميزانية ثمّ شكر كلّ السّادة المساهمين والحاضرين على مداخلاتهم البنّاءة التي تنمّ على حرصهم على مصلحة الشركة ومن شأنها أن تعمّق الحوار لما فيه خيرا لها و أشار إلى أنّ التأخير الحاصل في انعقاد الجلسة العامة العادية راجع إلى توقّف النشاط تبعا لجائحة كورونا.
ثمّ قرأ مشروع القرارات المعروضة على الجلسة وتمّ التصويت على القرارات التالية:

القرار الأول:

إن الجلسة العامة العادية بعد إطلاعها على تقارير مجلس الإدارة و مراقبي الحسابات للسنة المحاسبية 2019 تصادق بصفة تامّة و كليّة على ما جـــاء في تقرير النشـــاط و علـى القوائـم الماليّـة لسنة 2019 (الموازنة وحسابات النتائج و

جدول التدفقات النقدية و المذكرات المتعلقة بالبيانات المحاسبيّة لسنة 2019) كما تصادق على الاتفاقات الواردة بالتقرير الخاص لمراقبي الحسابات.

تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية.

القرار الثاني :

تقرر الجلسة العامة العادية تخصيص النتيجة المحاسبيّة السلبية لسنة 2019 والبالغة **9384155,242** - دينار بحساب نتائج مؤجّلة.

- النتيجة المحاسبيّة لسنة 2019 : 9384155,242 - دينار
- النتائج المؤجلة إلى موفى سنة 2018 : 106157957,058 - دينار
- النتائج المؤجّلة في موفى سنة 2019 : 115542112,300 - دينار

تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية.

القرار الثالث:

إن الجلسة العامة العاديّة بعد اطلاعها على تقارير مجلس الإدارة و مراقبي الحسابات تمنح أعضاء المجلس إبراء الذمّة في التصرف للسنة المحاسبيّة 2019.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الرابع:

حددت الجلسة العامة العادية مبلغ 3000 دينار مكافئة حضور لكل عضو في مجلس الإدارة بعنوان سنة 2019 وذلك مقابل ممارسة نشاطهم ويقع تحويلها إلى حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح بالخزينة العامة للدولة.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار الخامس:

تقرّر الجلسة العامّة العادية تجديد عضوية السّادة والسيدة:

- شاذلي السعيداني
- رمضان بوحوش
- سليم الفرشيشي
- محمد بالأزرق
- رجاء بوكسولة
- وليد الكرعاني
- خميس حرز الله

بمجلس الإدارة للمدّة النيابية 2020-2022 والتي تنتهي بانعقاد الجلسة العامة العادية التي يتم خلالها المصادقة على حسابات الشركة لسنة 2022.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السّادس:

إنّ الجلسة العامّة العادية بعد إطّلاعهـا على المذكرة المتعلقة بتعيين مراقب حسابات ثان وعلى فحوى مكتوب رئيس هيئة مراقبي الدولـة المؤرخ في 14 جويليـة 2020 تعيّن **"مجمع DAOUD وCBC "** لصاحبيهما **رفيق داوود وشكري بالأكحل** مراقبا ثان لحسابات الشركة للسّنوات 2022/2021/2020.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

القرار السّابع:

تسند الجلسة العامّة العادية تفويضا مطلقا إلى كل حامل لمضمون أو نسخة من هذا المحضر ليـــقـوم بالإيداع و النشر اللّازمين.

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

وبعد ذلك رفعت الجلسة على الساعة الواحدة بعد الزوال.

رئيس الجلسة

.....

شاذلي السعيداني

مراقب أول عمليات الإحصاء مراقب ثان عمليات الإحصاء

المفوض الخاص للدولة

التونسية ....

..... محمـد رضا مقداد

فتحي بالعوايد

كاتبة الجلسة

.....

صباح قلوز